استمرار النهج المضاربي في السيطرة على أداء الأسهم الصغيرة

«بيان»: تداولات بورصة الكويت الأسبوع الماضي .. لأعلى مستوى منذ سبعة أشهر

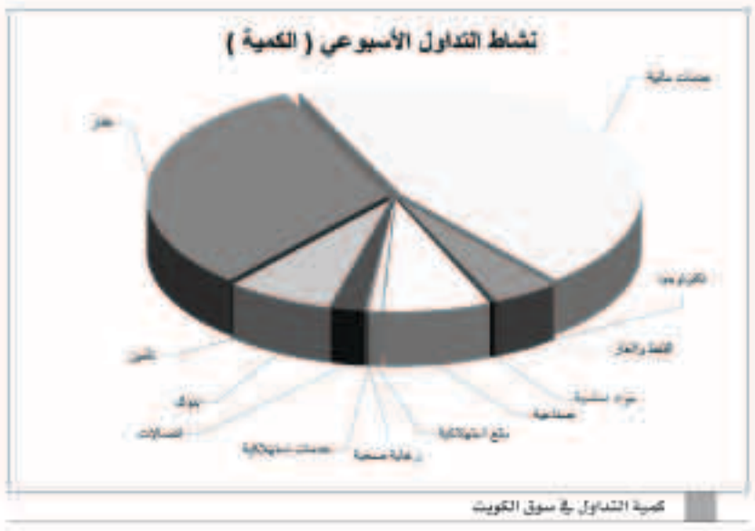

كمية التداول في سوق الكويت

.. مقارنة

قال تقرير شركة بيان للاستثمار ان سوق الكويت للأوراق المالية واصل تسجيل المكاسب الأسبوعية لمؤشراته الثلاثة، والتي تمكنت من إنهاء تعاملات الأسبوع السابق في المنطقة الخضراء، حيث تلقت الدعم من عمليات الشراء الانتقائية التي طالت العديد من الأسهم القيادية والتشغيلية في السوق، بالإضافة إلى استمرار النهج المضاربي في السيطرة على أداء الأسهم الصغيرة، مما مكن المؤشرات من مواصلة أداءها الإيجابي الذي استهلته منذ بداية العام الجديد، ولاسيما المؤشر السعري الذي استطاع أن يعزز استقراره فوق مستوى الـ6,000 نقطة، منهيا تداولات الأسبوع عند أعلى مستوى له منذ سبعة أشهر تقريبا.

واضاف التقرير على صعيد الأخبار الاقتصادية، تشهد الكويت في الفترة من 12 إلى 13 يناير الحالي ملتقى الكويت الاستثماري الثاني، والذي يهدف إلى تسليط الضوء على الواقع الاستثماري المتردي في البلاد، بالإضافة إلى بعض القضايا الاقتصادية الأخرى، وقد قال المنسق العام للملتقى أن الحالة الاستثمارية في الكويت تفتقد عوامل الجذب والاستقطاب والقدرة على توطين الاستثمارين المحلي والأجنبي معا، مشيرا إلى ان الجهاز التنفيذي الرسمي فشل في تحقيق رغبة سمو أمير البلاد في تحويل الكويت إلى مركز مالي إقليمي.

واوضح التقرير حسب تقرير الاستثمار العالمي «الأونكتاد» فقد شغلت الكويت المرتبة الأولى عربيا كأكبر مصدر للاستثمارات الأجنبية المباشرة في عام 2011، وهو الأمر الذي يشير إلى هجرة رؤوس الأموال المحلية للبحث عن الاستثمار في الخارج، نظراً لشح فرص الاستثمار في الداخل.

وبين التقرير من جهة أخرى، ذكرت مجلة «جلوبال فاينانس» في التقرير الأخير لها عن الكويت، انه على الرغم مما تتمتع به الكويت من ثروة ضخمة وقطاع مصرفي قوي، إلا أن فشلها في ضخ إنفاق رأسمالي كاف وتنويع الاقتصاد بعيداً عن النفط عرقل مسيرة التنمية فيها، كما اشارت المجلة في تقريرها إلى أن الكويت تعتبر إحدى أغنى الدول في العالم، حيث تملك 15 في المئة من الاحتياطات العالمية للنفط، بالإضافة إلى أن حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي وفقا لما تعادله القوى الشرائية يبلغ 42 الف دولار، واشار التقرير إلى أن التوقعات الاقتصادية الجيدة بالنسبة للكويت تجعل الدول الأخرى تشعر بالغيرة، في وقت تتعثر فيه اقتصاديات كبرى وتمر منطقة اليورو بأزمة، وتوقع التقرير أن يسجل إجمالي الناتج المحلي نموا بنسبة 5.5 في المئة في 2012.

ومما لا شك فيه أن مسألة ضعف الإنفاق الرأسمالي في الكويت قد تحدثنا عنها مراراً وتكراراً في السابق، وقد توهمنا أن التنمية لا يمكن تحقيقها في ظل ضعف الإنفاق الاستثماري الذي يعتبر أحد أهم الأسباب التي أدت إلى تفاقم الأزمة التي يمر بها اقتصادنا الوطني، إذ يعد الإنفاق الحكومي الرأسمالي هو أحد المخارج الرئيسية من هذه الأزمة، وأن على الحكومة أن تعي جيدا أن استمرار اعتمادها على النفط في هذه المرحلة التي يمر بها العالم، قد يسبب الكثير من المشكلات الاقتصادية، خاصة في ظل سعي الدول المستهلكة للنفط في البحث عن مصادر طاقة بديلة، وهو الأمر الذي سينعكس سلبا على ميزانيات الدول النفطية، لذلك فعلينا أن نوجه الاحتياطات المالية الضخمة المتكدسة في البنوك نحو مشاريع التنمية المنتجة التي لا شك انها ستساهم في الحد من اعتمادنا على النفط بشكل نسبي.

وعلى صعيد آخر، أصدر المنتدى الاقتصادي العالمي النسخة الجديدة من تقرير المخاطر العالمية لعام 2013 للطور، حيث حلت الكويت في المرتبة الأخيرة خليجيا، والـ11 عربيا، والـ117 عالميا في القائمة، لتكون بذلك بين الدول الأسوأ في مواجهة المخاطر العالمية، ويتم تقييم نظام كل دولة على أساس خمسة مكونات للمرونة، هي «القوة، وتوافر الوظائف، وتوافر الموارد، والاستجابة للأزمات، والتعافي». وفيما يتعلق بتصنيف البلدان وفق نقاط التكيف مع المخاطر وتعافيها، حلت الكويت في المرتبة الـ38 عالمياً، كما أشار التقرير إلى انتقال الكويت من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية والمقصود بها مرحلة التنمية المدفوعة بالكفاءة التي يجب خلالها أن تعمل على تطوير عمليات إنتاج أكثر فاعلية وزيادة جودة المنتج إذا ارتفعت الأجور، ولا يمكنها زيادة الأسعار، على صعيد متصل، تراجعت الكويت خمسة مراكز في مؤشر بيئة الأعمال لعام 2013، والصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات «ضمان»، حيث شغلت الكويت المرتبة الـ82 عالميا.

وتشير هذه التقارير إلى استمرار تراجع الكويت واحتلالها مراكز متدنية عالميا وإقليميا في الكثير من المجالات الاقتصادية، وهو الأمر الذي يثير الكثير من التساؤلات.

وتابع على صعيد أداء سوق الكويت للأوراق المالية في الأسبوع الماضي، فقد واصل السوق أداءه الإيجابي الذي يشهده منذ بداية العام الحالي، حيث تمكنت مؤشراته الثلاثة من تحقيق ارتفاعا جيدا بنهاية الأسبوع السابق، وسط موجة شراء قوية تركزت على العديد من الأسهم المدرجة في السوق، وخاصة الأسهم القيادية والتشغيلية، ولاسيما في قطاع البنوك، كما استمرت عمليات المضاربة التي اتسمت بالطابع الإيجابي، في دعم السوق نسبيا، حيث تركزت تلك العمليات على الأسهم الصغيرة، مما انعكس على أداء المؤشر السعري بوجه خاص، والذي حقق أعلى نسبة ارتفاع بين مؤشرات السوق الثلاثة في الأسبوع السابق، لينهي تعاملاته عند أعلى مستوى إغلاق له منذ شهر يونيو الماضي.

والجدير بالذكر أن النشاط الشرائي الذي يشهده السوق هذه الفترة يتركز على الأسهم القيادية والثقيلة في السوق، حيث يفضل الكثير من المتداولين الإقبال على هذه الأسهم التي يتوقع البعض أن تعلن عن نتائج سنوية إيجابية وتوزيعات نقدية جيدة، وخاصة أسهم البنوك وبعض الأسهم التشغيلية الأخرى، وهو الأمر الذي أدى إلى تحسن مستويات السيولة المتدفقة إلى السوق، والتي سجلت ارتفاعا واضحا في إحدى جلسات الأسبوع الماضي على إثر هذا النشاط. وفي المقابل، كانت عمليات البيع بهدف جني الأرباح حاضرة أيضا في التأثير على أداء السوق خلال جلسات الأسبوع الماضي، وهو الأمر الذي تسبب في تذبذب مؤشرات السوق، وإن ضمن نطاقات ضيقة، وخفف من مكاسبها الأسبوعية نسبيا.

واقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع عند مستوى 6,067.83 نقطة، مسجلا نموا نسبته 1.06 في المئة عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني مكسبا نسبته 0.92 في المئة بعد أن اغلق عند مستوى 426.57 نقطة، في حين اقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 1,033.33 نقطة، مسجلا ارتفاعا نسبته 0.89 في المئة. وقد شهد السوق هذا الأداء في ظل ارتفاع المتغيرات الأسبوعية لمؤشرات التداول بالمقارنة مع تعاملات الأسبوع الماضي، حيث زاد متوسط قيمة التداول بنسبة بلغت 23.84 في المئة ليصل إلى 27.92 مليون د.ك.. في حين سجل متوسط كمية التداول نموا نسبته 51.89 في المئة، ليبلغ 327.05 مليون سهم.

مؤشرات القطاعات

سجلت جميع قطاعات سوق الكويت للأوراق المالية ارتفاعا في مؤشراتها بنهاية الأسبوع الماضي، باستثناء قطاعين فقط، وكان قطاع النفط والغاز على رأس القطاعات التي سجلت ارتفاعا، إذ اغلق مؤشره عند 970 نقطة، مسجلا نموا نسبته 3.81 في المئة، تبعه في المركز الثاني قطاع السلع الاستهلاكية، والذي سجل مؤشره ارتفاعا نسبته 2.45 في المئة بعد أن أغلق عند 944.32 نقطة. في حين شغل قطاع التامين المرتبة الثالثة، إذ سجل مؤشره ارتفاعاً نسبته 2.40 في المئة بعدما اغلق عند مستوى 933.38 نقطة. اما اقل القطاعات تسجيلاً للمكاسب، فكان قطاع الخدمات الاستهلاكية، والذي انهى مؤشره تعاملات الأسبوع مسجلاً نموا نسبته 0.10 في المئة، مغلقا عند مستوى 941.13 نقطة.

من ناحية أخرى، أغلق قطاع التكنولوجيا عند مستوى 825.46 نقطة، متراجعا بنسبة بلغت 1.50 في المئة، في حين تراجع قطاع المواد الأساسية بنسبة بلغت 0.06 في المئة، منهيا تداولات الأسبوع عند مستوى 981.86 نقطة.

قطاع الخدمات المالية احتل المركز الأول

شغل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 746.42 مليون سهم شكلت 45.65 في المئة من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع العقار المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة حجم تداولاته 31.74 في المئة من إجمالي السوق، إذ تم تداول 519.04 مليون سهم للقطاع، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع الصناعية، والذي بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 7.40 في المئة بعد أن وصلت إلى 121.05 مليون سهم.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع الخدمات المالية المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 30.72 في المئة بقيمة إجمالية بلغت 42.88 مليون د.ك، وجاء قطاع البنوك في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 24.17 في المئة وبقيمة إجمالية بلغت 33.74 مليون د.ك، أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع العقار، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 30.15 مليون سهم شكلت 21.60 في المئة من إجمالي تداولات السوق.

أداء إيجابي للسوق منذ بداية العام الحالي

الكويت تتمتع بثروة ضخمة وقطاع مصرفي قوي بشهادة مجلة «جلوبال فاينانس»

التنمية لا تتحقق في ظل ضعف الإنفاق الرأسمالي

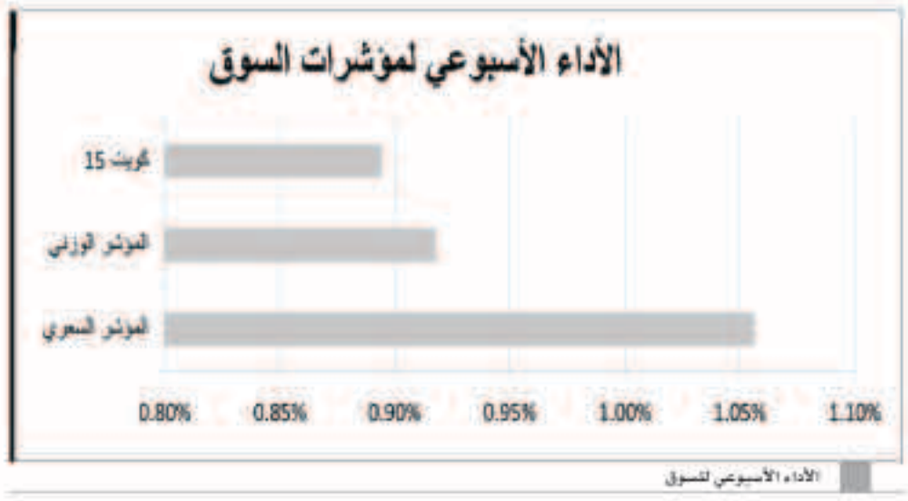

الأداء الأسبوعي للسوق

اليونان تجيز زيادات ضريبية لإرضاء المقرضين الأجانب

اثينا «رويترز»: وافق البرلمان اليوناني على سلسلة من زيادات الضرائب التي لا تحظى بشعبية لزيادة دخل الحكومة وهي احد الشروط الاساسية لاستمرار المساعدات من جهات الاقراض الخارجية.

وفي جلسة استمرت حتى الساعات الاولى من صباح السبت صوتت اغلبية مريحة من النواب لصالح القانون الذي قالت عنه المعارضة انه تعد اخر على الطبقة الوسطى اليونانية التي تواجه صعوبات.

ووافق 163 عضوا من اعضاء البرلمان البالغ عددهم 300 عضو على البنود الرئيسية في مشروع القانون.

ويلغي القانون اعفاءات ضريبية كثيرة ويرفع معدلات الضريبة على الممتلكات وارباح الشركات ويفرض ضريبة ارباح رأسمالية على مبيعات الاسهم على امل توفير نحو 2.5 مليار يورو من العائدات الاضافية في عامي 2013 و2014.

وقال وزير المالية اليوناني يانيس ستورناراس للنواب انه «مشروع قانون للضرورة والمسؤولية المالية ومطلوب بالنسبة لنا كي نحصل على الدفعة الثانية من «مساعدات» الانقاذ».

ويمثل الاصلاح الضريبي جزءا من برنامج تقشف شامل يبلغ حجمه 13.5 مليار يورو وافقت عليه اثينا في نوفمبر تشرين الثاني للتاهل للحصول على مزيد من مساعدات الانقاذ من الاتحاد الاوروبي وصندوق النقد الدولي وتفادي الافلاس.

وكان اقرار مشروع القانون في البرلمان احد الشروط التي تعين على اثينا الوفاء بها للحصول على قروض انقاذ اضافية قيمتها 14.7 مليار يورو بحلول نهاية مارس اذار بالاضافة الى المبلغ الذي افرج عنه المقرضون الشهر الماضي وهو 34.3 مليار يورو.

ولكن من المتوقع ان يزيد هذا الاصلاح من الضغط على ميزانيات العائلات اليونانية التي تضررت من التقشف ويضغط على اقتصاد يدخل سادس سنة له على التوالي من الركود.

وهاجم نواب المعارضة مشروع القانون بوصفه محاولة اخرى من جانب الحكومة لعقاب الطبقة الوسطى التي تعاني منذ فترة طويلة بدلا من ملاحقة المتهربين من الضرائب والاثرياء.

وقال بانوس كامينوس زعيم حزب اليونانيين المستقلين المعارض لخطة الانقاذ «انها ميزانية تطبق خطة فقر. 700 الف يوناني لا يستطيعون دفع فواتير الكهرباء وهناك ثلاثة مليون فقير في بلدنا و57 في المئة من شبابنا عاطلون».

«كويت لإدارة المشاريع» تطرح «برج الجوار» و«روضة الصفوة» بالسعودية

المطيري: إقبال قياسي من المستثمرين الخليجيين والآسيويين على المشروعين

فالح المطيري

محمد فاروق

اعلنت شركتا كويت لادارة المشاريع وجرين سيتي مشاركتهما في معرض الراية للعقار الكويتي الذي يقام تحت شعار اقوى تجمع عقاري في الكويت واستقطب نحو 26 شركة تطرح مشاريع متنوعة تتوزع على الكويت والخليج وباقي دول العالم خلال الفترة من 20 إلى 23 يناير الجاري حيث يضم المعرض فللا وشققا سكنية واراضي للبناء الى جانب مشاريع وفرص استثمارية مميزة في دول خليجية وعربية وبعض الدول الأوروبية.

واوضح مدير ادارة المبيعات في شركة كويت لادارة المشاريع فالح المطيري أن كويت لادارة المشاريع تشارك بمشاركة مميزة في المعرض من خلال جناح مميز والمشاريع الكبيرة والمميزة وهما مشروعا برج الجوار في مكة المكرمة وروضة الصفوة في المدينة المنورة في المملكة العربية السعودية مما لهما اثرا كبيرا في انجاح السياحة الدينية في المنطقة والعالم الاسلامي مؤكداً أن الشركة من خلال مشاركتها بالمعرض ستقوم بعرض المشاريع وتعريف الجمهور على برج الجوار بنظام صكوك الانتفاع لمدة 99 عاما هجريا الذي يعد الاهم والابرز في مكه المكرمه من خلال المدة والموقع والسعر والاطلاله وروضه الصفوة بنفس النظام لمدة 18 عاما هجريا في المدينة المنورة.

وقال أن برج الجوار يسوق بنظام التملك اي بنظام «الصكوك» و«الملكية الكاملة» لإتاحة اكبر قدر من الاختيارات الذكية للعميل تبعاً لاحتياجاته، ويطل اجزاء كبيرة منه بالكامل على الكعبه الشريفه، وبعضها يطل على الحرم الشريف، فيما بعض الأجزاء تطل على قلب مكة المكرمة. ويقع البرج على مساحة 2260متر مربع ويبعد برج الجوار عن الحرم «بوابة الملك عبدالعزيز» 225 متر على شارع أجياد، مما يعزز سهولة الوصول الى الحرم سيرا على الاقدام وبشكل مباشر.

وتابع ان مشروع روضة الصفوة في المدينة المنورة وهو عبارة عن فندق مطل على ساحة الحرم النبوي الشريف والبقيع وهو أول فندق في المدينة المنورة يطرح للتملك بنظام «الصكوك» ويتميز بالموقع الاستراتيجي باطلالة مباشرة ومنفردة على الحرم النبوي الشريف والبقيع وقربة الشديد من باب مصلي النساء علي وجه الخصوص والذي لا يتجاوز 150 متر ،ويجسد فندق روضة الصفوة النموذج المثالي للمشاريع ذات الخدمات المتكاملة حيث يقدم باقة من الخدمات المتفردة والتي تضعه في مصاف أفضل فنادق المدينة المنورة.

ومن جانبه اكد المدير التجاري في شركة جرين سيتي العقارية محمد فاروق أن الشركة تعتبر واحدة من كبرى شركات التسويق العقاري في السوق المصري، وامتدادا لنجاحاتها فقد حرصت على التواجد بالسوق العقاري الكويتي تمسكا منها بالعمل بأكبر الأسواق العقارية في المنطقة، كما دأبت الشركة على الاشتراك بجميع المعارض العقارية الكبرى لتقديم أفضل الخدمات العقارية لعملائها مشددا على أن الشركة تمتلك الخبرة اللازمة لتسويق كبرى المشروعات العقارية المتنوعة من خلال امتلاكها للكفاءات والخبرات في واشار فاروق إلى أن الشركة لديها حزمة من المشاريع الكبرى في مصر أبرزها المشروعات العقارية السياحية بمنطقه الساحل الشمالي «منتجع رويال بيتش – منتجع لازوردي باي»، وبمنطقه شرم الشيخ «منتجع مارفيا بخليج نعمة – منتجع مونا بمنطقه نبق – وجاسمين بهضبه أم السيد» إلى جانب المشروعات السكنية بمنطقه التجمع الخامس قرب الجامعة الأمريكية مشروع سمارت لايف، كمبوند ايزى لايف – شقق سكنيه نصف تشطيب وتشطيب كامل وسيتم تسليمها للعملاء في يونيو من العام الجاري، وكمبوند إيزى لايف فيو فيلات بمساحات مختلفه سيتم تسليمها للعملاء في سبتمبر من العام 2013 فضلا عن احدث مشاريع الشركة السكنية في منطقه هليوبوليس الجديدة جيران ريزيدنس وجيران فيلا وهم شقق وفيلات بمساحات مختلفه بتقسيط حتى 11 سنة بدون فوائد مشددا على أن المشروعات كلها مقامه على ارض الواقع ومنفذه فعليا وبمواعيد استلام بحد اقصى سنة ويوجد وحدات استلام فوري وكل هذا بالتقسيط وباقل مقدم.

النقابات العمالية وأصحاب الشركات بفرنسا يتوصلون لاتفاق بشأن الإصلاح العمالي

باريس «رويترز»: توصلت جماعات ارباب العمل واتحادات العمال الرئيسية في فرنسا لاتفاق لاصلاح القوانين العمالية الصارمة ممهدة الطريق امام اصدار قانون جديد في بداية 2013 وتعزيز مصداقية الرئيس فرانسوا اولوند كاصلاحي.

وجاءت هذه الاتفاقية في وقت مناسب بالنسبة لاولوند الذي يواجه تدني مستويات شعبيته والمرتبط بتصور انه عاجز عن وقف اتجاه البطالة نحو الارتفاع، وتقترب البطالة الان من اعلى مستوى لها منذ 15 عاما.

وستشكل هذه الاتفاقية اساس قانون اصلاح سوق العمل في بداية 2013 والذي يجب ان يساعد الشركات على تكييف نفسها مع انكماش الطلب والحد من التكاليف في حالة تسريح عمال في الوقت الذي توفر فيه مزيدا من التامين الوظيفي للعمال المرتبطين بعقود قصيرة الاجل.

وقال اتحاد ميديف لاصحاب العمال في بيان «الليلة وضع الشركاء الاجتماعيون فرنسا على قمة المعايير الاوروبية فيما يتعلق بسوق العمال والعلاقات الاجتماعية».

وقالت ثلاثة اتحادات من الاتحادات الخمس الرئيسية التي مثلت في المحادثات انها ستوصي بالتوقيع على الاتفاقية. وندد اتحادان عماليان متشددان بمسودة الاتفاقية بوصفها خطوة للخلف بالنسبة لحقوق العمال وقالا انهما لن يوقعا عليها.

ولابد من توقيع اغلبية الاتحادات الخمس على الاتفاقية حتى تعتبر قانونية على مستوى فرنسا. وستوقع المجالس التنفيذية للجماعات على اتفاقية رسمية هذا الاسبوع. وستساعد الاصلاحات على معالجة المخاوف التي كثيرا ما اشارت اليها وكالات التصنيف الائتماني من ان سوق العمل الفرنسية منقسمة الى جزئين مع تمتع «العمال» الذين لهم عقود عمل طويلة الاجل بتامين وظيفي كبير جدا في حين لا يحصل «العمال غير الدائمين» على اي تامين يذكر.

أسعار الذهب تراجعت قليلاً

«الدولية»: انخفاض أسعار النفط في الأسواق إثر مخاوف من تراجع الطلب

«كونا»: قال تقرير اقتصادي متخصص ان اسعار النفط في الاسواق العالمية انخفضت متاثرة بمخاوف من تراجع الطلب وهبوط حاد لأسعار العقود الآجلة للبنزين في الولايات المتحدة الامريكية. واضاف التقرير الأسبوعي للمجموعة الدولية للوساطة المالية في رصده لحركة أسواق المال العالمية وصدر امس ان أسعار العقود الاجلة للنفط الامريكي انخفضت أمس متاثرة بهبوط حاد للعقود الآجلة للبنزين بفعل توقعات بوصول عدد كبير من الشحنات الأوروبية الى الساحل الشرقي للولايات المتحدة في حين هبطت أسعار العقود الاجلة لخام القياس الدولي «مزيج برنت» أمس للاسباب نفسها.

وذكر ان عقود الخام الامريكي الخفيف «تسليم فبراير» انهت جلسة التداول لنهاية الاسبوع في بورصة نيويورك التجارية «نايمكس» منخفضة 26 سنتا او 0.28 في المئة لتسجل عند التسوية 93.56 دولارا للبرميل بعد ان تراوحت في نطاق من 92.65 دولارا الى 94.13 دولارا لتنهي عقود الخام الأمريكي لاقرب استحقاق الاسبوع مرتفعة 47 سنتا او 0.5 في المئة.

وبين ان عقود البنزين الخالي من الرصاص هبطت بمعدل 2 في المئة هو الأكبر في يوم واحد منذ أوائل نوفمبر الماضي وذلك بسبب أحاديث عن شحنات كبيرة من البنزين الأوروبي في طريقها الى مرفأ نيويورك نقطة تسليم العقود الآجلة الأمريكية للمنتجات البترولية نتيجة تراجع موسمي للطلب على الوقود في غرب افريقيا. واشار الى ان عقود برنت «تسليم فبراير» انهت جلسة التداول منخفضة 1.25 دولار او 1.12 في المئة لتسجل عند التسوية 110.64 دولارات للبرميل بعد ان تراوحت في نطاق من 109.60 دولارا الى 111.95 دولارا لتنهي عقود «برنت» لاقرب استحقاق الاسبوع منخفضة 67 سنتا او 0.6 في المئة. وحول المعادن النفيسة افاد تقرير المجموعة الدولية للوساطة المالية بان سعر الذهب تراجع قليلا يوم الجمعة بعد قرار البنك المركزي الأوروبي الابقاء على أسعار الفائدة دون تغيير «لكنه بصدد تسجيل أكبر مكسب اسبوعي له في اكثر من شهر».

ولفت الى تراجع العقود الآجلة للذهب الامريكي 0.3 في المئة الى 1672.80 دولارا للاوقية «الاونصة» ورأى ان المعدن النفيس يتجه نحو تسجيل زيادة اسبوعية تبلغ «1» في المئة بعد تراجعه في خمسة من الاسابيع الستة الأخيرة.

وذكر ان الذهب في السوق الفورية انخفض 0.1 في المئة الى 1672.44 دولارا للاوقية «الاونصة» بعد ارتفاعه «1» في المئة في الجلسة السابقة حين تتبع صعود اليورو بعد ان ترك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة دون تغيير معتبرا ان اقتصاد منطقة اليورو «سيتعافى خلال عام 2013». وتوقع التقرير ان يختبر الذهب الفوري مستوى 1700 دولار للاونصة وان يجد دعما قويا عند 1660 دولارا حول متوسطه المتحرك في 200 يوم الذي اخترقه يوم الخميس الماضي.